

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ فبراير ١٩٩٠



عدم الأهلية

وانتقد قرار بصفة موحدة الشركات التي لم توفق أوضاعها للمدعي العام الاشتراكي لا ينهي دور ومسئولية سوق المال بل يجعلها مسئولية التحرك نتيجة عن حقوق المودعين لأن المدعي الاشتراكي كهيئة قضائية يبحث في الجوانب القانونية للاقتضاء الحقوق للمودعين بعد أن انتهت سوق المال. ووزارة الاقتصاد من تمحيص جوانب الأهلية من عدمها فيما يخصها اقتصاديا، إداريا واداريا.... ويمتد على تحقيق ذلك ملياته قانون المدعي الاشتراكي من مروة في الإجراءات أعمالا للتصديقات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الطارئة والعجلة التي لا تحتل تأجيلا وتأخيرا.

ولا يجوز أن يطرح حديث عن الصبي لبقاء هذه الشركات ومنحها لقبلة الحياة، لأن الفريق حصل على شهادة دافعة بعدم الأهلية في معطلاته ونصرته.... وما بقي إلا من الحياة الخلقية، لهذه الشركات يرتبط بتصفية الأصول لاقتضاء حقوق المودعين والاعتناء بهم... بما يحتم الانتهاء القوي للأوضاع الاقتصادية بهذه الشركات وفرض الحراسة عليها ونسج أصولها المشتراة بأسماء الخير والتحقق على ثروات القلمين عليها واتباعهم.

ليس هناك متسع من الوقت للاكتفان على قانون تلقى الأموال من الشوارع الخلفية... كما أنه ليس هناك مزيد من الصبر لدى المودعين في ظل مختلف صور التعنت والإرهاب والتسلط والعبوانية التي تقبلهم بها هذه الشركات يوميا.... وكان القانون في اجزاة؟

أسامة غيث

يعتبر قرار رفض توقيع الأوضاع لبعض شركات تلقى الأموال بصفة شهادة رسمية من الجهات الفنية المختصة بتنفيذ القانون نقول وتؤكد، بعدم الأهلية، الاقتصادية والشكلية والإدارية لهذه الشركات.... ويثير ذلك تساؤلا عاجلا عن عدم التعجيل بتطبيق قوانين عدم الأهلية على هذه الشركات والقلمين عليها حتى يتم ادلتها والإشراف عليها من إناس يفترض فيهم الأهلية

ولانقلش في أن الشهادة الرسمية بعدم الأهلية لهذه الشركات بظرفها عبر وجودها وقيمتها، لأنها فقدت عنصرها رئيسيا ومفوما لا بد منه للنشاط والحياة... ألا وهو عنصر الثقة في التعامل والمعاملة وبذلك فن أحدث إعادة الحياة لهذه الشركات هو اصطناع لا يتفق مع حقائق الواقع.... ولا يصبح للمعلاج إلا دخولها لفرقة، العنصرية المركزة، لتقلد حقوق المودعين أو الباس منها.

وفي ظل قانون تلقى الأموال فن هيئة سوق المال هي المسئولة عن تنفيذ القانون وهي أيضا المسئولة عن متابعة التنفيذ وهي التوكيل القانوني المسئول في راجحة القلمين على هذه الشركات وأيضا في مواجهة الأجهزة التنفيذية وأمرها من الأجهزة التي تتولى المراقبة والنشر والنشر.